وان ما بينه من الآيات والدلائل والبراهين العقلية في اثبات الصانع سبحانه ومعرفة صفاته وافعاله هو فوق نهاية العقول وان خيار ما عند حذاق الاولين والآخرين من الفلاسفة والمتكلمين هو بعض ما فيه لكنهم يلبسون الحق بالباطل فلا يأتون به على وجهه كما ان طريقة الاستدلال بحدوث المحدثات على اثبات الصانع الخالق وهي طريقة فطرية ضرورية وهي خيار ما عندهم بل ليس عندهم طريقة صحيحة غيرها لكنهم ادخلوا فيها من الاختلال والفساد ما يعرفه اهل التحقيق والانتقاد الذين اتاهم الله الهدى والسداد وقد بسط الكلام على هذه المطالب في غير هذا الموضع

فصل

واما ما تكلموا به في وجود واجب الوجود وتحيرهم فيه هل وجوده حقيقته او زايد على حقيقته وفي صفاته وافعاله فهذا بحر واسع قد بسطناه في غير هذا الموضع وقد اعترف الرازي بحيرته في مسايل الذات والصفات والافعال و هو تارة يقول بقول هولاء وتارة يقول بقول هولاء والآمدي متوقف في مسايل الوجود والذات ونحو ذلك مع انه لم يذكر دليلا على اثبات واجب الوجود البتة فانه ظن ان الطرق المذكورة ترجع الى الاستدلال بالامكان على المرجح الموجب فلم يسلك في اثبات واجب الوجود الا هذه الطريقة التي هي طريقة ابن سينا لكن ابن سينا واتباعه قرروها احسن من تقرير الآمدي فان اولئك اثبتوا واجب الوجود بالبرهان العقلي الذي لا ريب فيه لكن لما احتجوا على مغايرته للموجودات الحسية فطريقتهم المبنية على نفي الصفات وهي باطلة واما الآمدي فلم يقرر اثبات واجب الوجود بحال بل قال في كتاب ابكار الافكار في اعظم مسايل الكتاب وهي مسئلة اثبات واجب الوجود مذهب اهل الحق من المتشرعين وطوايف الالهيين القول بوجوب وجود موجود وجوده لذاته لا لغيره وكل ما سواه متوقف في وجوده عليه خلافا

لطائفة

لطائفة شاذة من الباطنية ومنشأ الاحتجاج على ذلك ما نشاهده من الموجودات العينية ونتحققه من الامور الحسية فانه اما ان يكون واجبا لذاته او لا يكون واجبا لذاته فان كان الاول فهو المطلوب وان كان الثاني فكل موجود لا يكون واجبا لذاته فهو ممكن لذاته لانه لو كان ممتنعا لذاته لما كان موجودا واذا كان ممكنا فالوجود والعدم عليه جايزان وعند ذلك فاما ان يكون في وجوده مفتقرا الى مرجح او غير مفتقر اليه فان لم يكن مفتقرا الى المرجح فقد ترجح احد الجايزين من غير مرجح وهو ممتنع وان افتقر الى المرجح فذلك المرجح اما واجب لذاته او لغيره فان كان الاول فهو المطلوب وان كان الثاني فذلك الغير اما ان يكون معلولا لمعلوله او لغيره فان كان الاول فيلزم ان يكون كل واحد منهما مقوما للآخر ويلزم من ذلك ان يكون كل واحد منهما مقوما لمقوم نفسه فيكون كل واحد منهما مقوما لنفسه لان مقوم المقوم مقوم وذلك يوجب جعل كل واحد من الممكنين متقوما بنفسه والمتقوم بنفسه لا يكون ممكنا وهو خلاف الفرض ولان التقديم اضافة بين المقوم والمقوم فيستدعي المغايرة بينهما ولا مغايرة بين الشيء ونفسه وان كان الثاني وهو ان يكون ذلك الغير معلولا لغيره فالكلام في ذلك الغير كالكلام في الاول وعند ذلك فاما ان يقف الامر على موجود هو مبدا للموجودات غير مفتقر في وجوده الى غيره او يتسلسل الامر الى غير النهاية فان كان الاول فهو المطلوب وان كان الثاني فهو ممتنع ثم ذكر الادلة المتقدمة على ابطال التسلسل وبين فسادها كلها كما تقدم حكاية قوله واختار الحجة المذكورة عنه التي حكيناها فقال وان كانت العلل والمعلولات المفروضة موجودة معا فلا يخفى ان النظر الى الجملة غير النظر الى كل واحد واحد من احادها فان حقيقة الجملة غير حقيقة كل واحد من الآحاد وعند ذلك

Copyright King Saud University